الأمم المتحدة

S/2015/82



Distr.: General
2 February 2015
Arabic
Original: English

التقرير الثاني المقدم من الأمين العام عملا بالفقرة ٦ من القرار ٢١٦٩ (٢٠١٤)

أولا - مقدمة

١ - في الفقرة ٦ من القرار ٢١٦٩ (٢٠١٤)، طلب إليّ مجلس الأمن أن أوافيه كل ثلاثة أشهر بتقرير عن التقدم المحرز صوب تنفيذ ولاية بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق. ويغطي هذا التقرير أهم التطورات المتعلقة بالعراق، ويعرض آخر المستجدات بشأن الأنشطة التي اضطلعت بها الأمم المتحدة في العراق منذ صدور تقريري الأول المؤرخ ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤ (S/2014/774).

ثانيا - موجز لأهم التطورات السياسية المتعلقة بالعراق

ألف - التطورات الداخلية

٢ - منذ أن صدر تقريري السابق، قطعت حكومة العراق شوطا أوليا كبيرا على طريق تحقيق المصالحة الوطنية من خلال كفالة تأييد مختلف أطياف الشعب العراقي لجهودها الرامية إلى التصدي لتهديد تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام وتحرير المناطق الخاضعة لسيطرته. ويشكل تحسّن العلاقات بين الحكومة الاتحادية وحكومة إقليم كردستان، لا سيما بعد أن أبرم الجانبان اتفاقا إطاريا لتنظيم تصدير الطاقة وتقاسم عائداتها، علامة فارقة على طريق المصالحة الوطنية. وحققت حكومة العراق أيضا طفرة في تنفيذ برنامجها الوزاري، بما في ذلك من خلال اعتماد تدابير لإصلاح القطاع الأمني ومؤسسات الدولة، وإشراك بلدان المنطقة في الجهود الرامية إلى تعزيز استقرار العراق.

٣ - واستمر الشركاء الإقليميون والدوليون في تقوية دعمهم لجهود حكومة العراق في حربها على تنظيم الدولة الإسلامية. غير أن التنظيم والجماعات المسلحة المرتبطة به احتفظوا







بسيطرتهم على مساحات واسعة من الأراضي في غرب البلد وشماله، حيث يتمادون في إلحاق الخسائر بالمدنيين وإجبارهم على النزوح الجماعي وفي ارتكاب انتهاكات منهجية لحقوق الإنسان قد لا تقل في جسامتها عن جرائم الحرب أو الجرائم ضد الإنسانية.

باء - الحالة السياسية

٤ - منذ أن صدر تقريري السابق، ما انفكت حكومة العراق تتخذ خطوات للمضي قدما ببرنامجها الإصلاحي الذي يغطي المجالات السياسية والأمنية والاقتصادية. ويُخصّ بالذكر هنا أن القيادة السياسية العراقية واصلت تركيزها على تعزيز الدعم للحرب على تنظيم الدولة الإسلامية وتقوية التعاون الأمني. وفي سبيل تعزيز قدرات قوات الأمن العراقية، واصلت حكومة العراق نشر متطوعي قوة الحشد الشعبي و لم تتوقف عن اجتذاب مقاتلي العشائر إلى صفوفها لإشراكهم في العمليات العسكرية في المناطق الخاضعة لسيطرة تنظيم الدولة الإسلامية في محافظات الأنبار ونينوى وديالى وكركوك وصلاح الدين. وفي ٦ تشرين الثاني/نوفمبر، أعلن مجلس محافظة الأنبار عن تشكيل تحالف يضم حوالي ٤٠ عشيرة لمحاربة التنظيم في الأنبار. وفي ٦ تشرين الثاني/نوفمبر، انتشر ٢ ٠٠٠ مقاتل من متطوعي سرايا السلام (التي كانت تعرف باسم جيش المهدي) إلى جانب قوات الأمن العراقية وعشائر محافظة الأنبار للمشاركة في العمليات العسكرية الدائرة من أجل انتزاع بلدة هيت التابعة للمحافظة من أيدي التنظيم. وعززت العشائر السنية أيضا تعاونها الأمني عن طريق تجميع قواتها في محافظات الأنبار وصلاح الدين وديالى لحماية أهاليها من قوات التنظيم.

٥ - وبناء على النقاش الذي دار في مجلس الوزراء في ٦ تشرين الثاني/نوفمبر، تعهدت حكومة العراق بتقديم مساعدات عسكرية ومالية لزعماء ومقاتلي العشائر على الصعيد المحلي لدعمهم في معركتهم ضد التنظيم. وفي ١١ تشرين الثاني/نوفمبر، أعلن رئيس مجلس النواب، سليم الجبوري، أن الحكومة تعتزم استقبال مقاتلي العشائر وباقي المقاتلين المتطوعين في قاعدة عين الأسد وتدريبهم وتسليحهم. وفي ١٠ كانون الأول/ديسمبر، أعلن مجلس محافظة صلاح الدين أن حكومة العراق قررت صرف ٢٥ بليون دينار عراقي للمحافظة والسماح لشرطة المحافظة بتسليح العشائر، بما فيها عشائر تكريت. غير أن عدة عشائر في العراق لا تزال قلقة بسبب بطء استجابة الحكومة لاحتياجاتها من التمويل والأسلحة.

٦ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، اتخذت حكومة العراق أيضا خطوات لمباشرة إصلاح القطاع الأمني. ففي إطار الجهود المبذولة لتأهيل مؤسسات العراق العسكرية والأمنية مهنيا، أصدر رئيس الوزراء، حيدر العبادي، في ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر، أمرا ديوانيا أحال

به عددا من كبار ضباط الجيش على التقاعد ونقل آخرين إلى مناصب جديدة. وفي ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر، أعلن وزير الداخلية، محمد الغبّان، أن المسؤولية عن الأمن في بغداد ستنتقل من الجيش إلى الشرطة لكي يتسنى إعادة توزيع أفراد الجيش لتعزيز القوات المسلحة المتمركزة في محافظات العراق الغربية والشمالية الغربية. وفي ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر، أبلغ العبادي مجلس النواب بأن كشوف مرتبات الجيش العراقي ستُحذف منها أسماء ٠٠٠ ٥٠ جندي من الجنود غير الموجودين في الواقع، في إطار الجهود الجارية لمكافحة الفساد.

٧ - وظل ورود بلاغات بشأن هجمات طائفية ترتكبها جماعات المليشيات المتحالفة مع قوات الأمن العراقية يشكل تحديا أمام جهود الحكومة الرامية إلى تعزيز سيادة القانون. ففي ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر، أحاط وفد من ديالى رئيس الوزراء علما بما تشهده المحافظة من هجمات ذات صبغة طائفية واضحة. وأكد رئيس الوزراء مجددا أنه أصدر أوامر صارمة إلى قوات الأمن العراقية بالتعامل بحزم مع الجماعات المسلحة التي ترتكب أي انتهاكات، بما في ذلك عمليات الاختطاف. وفي ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر، أصدر رئيس مجلس النواب بيانا أدان فيه الهجمات الطائفية التي تشنها المليشيات في المناطق المحررة من بلدتي السعدية وجلولاء بمحافظة ديالى، وقال إنها تُقوّض جهود المصالحة الوطنية. وفي ١ كانون الأول/ديسمبر، زار وزير الدفاع، خالد العبيدي، ديالى، حيث دعا قوات الأمن العراقية إلى التزام الحياد واحترام حقوق الإنسان. وفي ٣ كانون الأول/ديسمبر، أكد رئيس الوزراء، العبادي، أمام المؤتمر الدولي لمكافحة الإرهاب المعقود في بروكسل، أن العراق ملتزم، بموجب أحكام دستوره، بحظر عمل الجماعات والميليشيات المسلحة خارج نطاق سيطرة قوات الأمن العراقية.

٨ - وفي ٢٧ كانون الثاني/يناير، وافق مجلس الوزراء مبدئيا على تشكيل قوة حرس وطني وأنشأ لجنة برئاسة نائب رئيس الوزراء بهاء الأعرجي لوضع الصيغة النهاية للتشريع ذي الصلة. وقد أخرت الآراء المختلفة بين الكتل السياسية، بما في ذلك حول تكوينها وهيكل القيادة والسيطرة فيها، وضع النص النهائي لمشروع القانون.

٩ - ومنذ تاريخ تقديم تقريري الأخير، اتخذت حكومة العراق تدابير تهدف إلى تعزيز الالتزام بالإجراءات القانونية الواجبة وسيادة القانون. وفي ١ كانون الأول/ديسمبر، أصدر رئيس الوزراء أمرا ديوانيا يقضي بمنع اعتقال أو احتجاز أي شخص في العراق دون أمر قضائي، وإنشاء السجل الإلكتروني لتسجيل بيانات المحتجزين، والتعجيل بإطلاق سراح المحتجزين الذين صدرت لهم قرارات إفراج من المحاكم، وتجريم الحبس دون سند قانوني وتجريم اختطاف المدنيين والتعدي عليهم، وفقا لمقتضيات الدستور. وفي ١٧ كانون

الأول/ديسمبر، أبلغ وزير الداخلية ممثلي الخاص بأنه قد شُرع في اتخاذ خطوات نحو تسجيل أسماء المحتجزين وأماكن احتجازهم في سجل إلكتروني، وأكد له أن التسجيل اليدوي هو الأسلوب الذي يتبع حاليا لهذا الغرض. وفي ٨ كانون الثاني/يناير، أعلنت سلطة القضاء الاتحادي أنه تم الإفراج عن ٣٨٤ ١٠ محتجزا برّأهم القضاء. وفي ٢٥ كانون الثاني/يناير، أعلنت السلطة القضائية الاتحادية أنه تم الإفراج في شهر كانون الثاني/يناير لوحده عن ٨٦٢ ٧ محتجزا، من بينهم ٢٩١ ١ شخصا وجهت إليهم تهم تتعلق بالإرهاب.

١٠ - وظلت قيادة العراق السياسية ملتزمة بدفع عملية المصالحة الوطنية إلى الأمام وتشجيع إشراك الجميع في الحكم. وفي أعقاب اللقاء الذي جمع بين رئيس الوزراء، العبادي، ورئيس مجلس النواب، الجبوري، ورئيس الدولة، فؤاد معصوم، في ٣ كانون الأول/ديسمبر، كُلّف نائب الرئيس، إياد علاوي، رسميا بقيادة جهود المصالحة الوطنية. وفي رسالة وجهها إليّ نائب الرئيس، علاوي، في ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر، عرض بإيجاز معالم خريطة الطريق إلى المصالحة الوطنية، التي تتضمن بناء ثقة الناس في الدولة من خلال الإصلاح التشريعي، وتعزيز سيادة القانون، وحظر قيام الجماعات المسلحة بأنشطة خارج نطاق سيطرة الدولة، وتعويض المتضررين من العمليات العسكرية والإرهاب، وتعمير المناطق المُدمرة وإعادة النازحين إلى ديارهم. وعلاوة على ذلك، عرض الرئيس معصوم على ممثلي الخاص، في ١٦ كانون الأول/ديسمبر، العناصر الثلاثة الرئيسية التالية لتعزيز المصالحة الوطنية: التصدي للطائفية عبر حوار سياسي مكثف؛ وإسراع خطى الإصلاح التشريعي؛ ومنح العفو. واستمر أصحاب المصلحة في النقاش بشأن الإطارين القانونيين اللذين سينظمان تعديل قانون العدالة والمحاسبة ومنح العفو.

١١ - وبزغ في الفترة المشمولة بالتقرير عهد جديد يتسم بالتوافق السياسي وتعزيز الشراكة بين بغداد وأربيل. وقد هلّت أول بشائر العهد الجديد في ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر، عندما عقدت بغداد مع أربيل اتفاقا مبدئيا يقضي بقيام الحكومة الاتحادية بتحويل ٥٠٠ مليون دولار إلى حكومة إقليم كردستان لدفع رواتب الموظفين العموميين المستحقة السداد. وفي المقابل، تعهدت أربيل بنقل ٠٠٠ ١٥٠ برميل نفط يوميا عبر مؤسسة تسويق النفط الحكومية، مستأنفةً بذلك مساهمتها في الميزانية الاتحادية.

١٢ - وانخرطت بغداد وأربيل في مفاوضات مكثفة عقب هذا الاتفاق المبدئي أثمرت عن اتفاق آخر غير مسبوق في ٢ كانون الأول/ديسمبر يغطي مسائل تصدير الطاقة وتقاسم عائداتها وتمويل رواتب البيشمركة من خزانة الحكومة الاتحادية. ويُلزم هذا الاتفاق حكومة إقليم كردستان بتصدير ٠٠٠ ٢٥٠ برميل نفط يوميا إلى الحكومة الاتحادية، وبمساعدة

الحكومة الاتحادية في تصدير ٣٠٠ ٠٠٠ برميل نفط يوميا من كركوك من خلال مؤسسة تسويق النفط الحكومية العراقية عبر خط الأنابيب الذي تسيطر عليه حكومة إقليم كردستان. وفي المقابل، تعهدت بغداد بأن تستأنف صرف حصة حكومة إقليم كردستان من الميزانية الاتحادية البالغة ١٧ في المائة. ووافقت بغداد أيضا على تخصيص ١,٢ بليون دولار سنويا للبيشمركة. ودخل الاتفاق حيز النفاذ في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥، وتقرر تشكيل لجان مشتركة لرصد تنفيذه. وبنهاية عام ٢٠١٤، كانت الحكومة الاتحادية قد صرفت لحكومة إقليم كردستان دفعتين قيمة كل منهما ٥٠٠ مليون دولار. وفي ٣ كانون الثاني/يناير، أعلن وزير النفط، عادل عبد المهدي، أن إنتاج النفط بدأ في كركوك، وأن الطاقة الإنتاجية الإجمالية بلغت ١٧٥ ٠٠٠ برميل يوميا. واتفق الجانبان أيضا على إعداد جدول زمني للمفاوضات المنتظر عقدها بشأن تنفيذ المادة ١٤٠ من الدستور المتعلقة بالحدود الداخلية المتنازع عليها.

١٣ - ورفعت بغداد وأربيل أيضا درجة التعاون الأمني بينهما خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وفي ٣ تشرين الثاني/نوفمبر، زار الرئيس معصوم ووزير الدفاع، العبيدي أربيل، حيث التقيا رئيس وزراء حكومة إقليم كردستان، نجيريفان بارزاني، ووزير شؤون البيشمركة، مصطفى سيد قادر، لمناقشة التعاون الثنائي الأمني. واتفق خلال الاجتماع على أن تُمد الحكومة الاتحادية البيشمركة بأسلحة ثقيلة. وفي ٧ كانون الثاني/يناير، عقدت الحكومة الاتحادية مع حكومة إقليم كردستان اجتماعا وزاريا أمنيا مشتركا في بغداد بهدف توطيد التعاون الأمني والتشجيع على تبادل المعلومات الاستخباراتية ورفع مستويات الدراية الفنية.

١٤ - وفي ٢٩ كانون الثاني/يناير، وافق مجلس النواب على مشروع الميزانية الاتحادية لعام ٢٠١٥. وقد أعدّت الميزانية، المقدرة بمبلغ ١٠٨ بلايين دولار والتي تم فيها توقع عجز قدره ٢٢ بليون دولار، استنادا إلى قيمة الإيرادات التي من المتوقع أن تدخل الخزانة في ٢٠١٥ والمحسوبة في ضوء افتراض أن العراق سيُصدّر ٣,٣ ملايين برميل نفط يوميا في المتوسط بسعر ٥٦ دولارا للبرميل. وتمثّل إيرادات النفط زهاء ٨٤ في المائة من الموارد الإجمالية للميزانية. وسيحصل قطاعا الدفاع والأمن على ٢٥ في المائة تقريبا من إجمالي اعتمادات الميزانية.

١٥ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، حد عجز الميزانية من قدرة الحكومة على صرف الاعتمادات المستحقة السداد للمحافظات، ودخلت محافظات المثنى والبصرة ونينوى في زمرة المحافظات التي عليها أن تتوقف عن صرف رواتب موظفيها العموميين. وفي

٩ كانون الأول/ديسمبر، أصدر مجلس الوزراء تعليمات إلى وزير المالية يأمره فيها بأن يصرف للبصرة المبلغ المستحق لها لدى الحكومة الاتحادية من نصيبها في إيرادات مشروع البترودولار، وقد حسبت الحكومة الاتحادية هذا المبلغ على أساس أن حصة البصرة من إيرادات النفط هي دولارين من سعر بيع كل برميل، بينما كانت الحكومة السابقة قد وعدتها بتخصيص ٥ دولارات؛ وطلب المجلس أيضا من الوزير أن يصرف مليون دولار لمحافظة نينوى كدفعة مقدمة من حسابها لتغطية ديونها وسداد نفقاتها التشغيلية العاجلة. أما محافظة المثنى فقد أشهرت إفلاسها في ٩ كانون الأول/ديسمبر.

١٦ - وفي تشرين الثاني/نوفمبر، أعلن أعضاء البرلمان في البصرة أنهم وزعوا طلبا لتحويل البصرة إلى إقليم إداري من أجل جمع توقيعات المؤيدين له. ونظمت عدة تظاهرات في البصرة خلال تشرين الثاني/نوفمبر وكانون الأول/ديسمبر لتأييد تلك المبادرة. وفي ٢٩ كانون الأول/ديسمبر، شارك رئيس الوزراء العبادي في اجتماع للهيئة العليا للتنسيق بين المحافظات في البصرة، وأكد خلاله مجددا التزام حكومته بتطبيق اللامركزية. وفي ٣٠ كانون الأول/ديسمبر، سحب مجلس الوزراء تظلمه الذي أودعه في المحكمة الاتحادية في ٧ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤ والذي ضمنه طعنا في قانون المحافظات غير المنتظمة في إقليم الصادر برقم ٢١ لعام ٢٠٠٨ والمعدل بالقانون رقم ١٩ لعام ٢٠١٣، مما يمهد الطريق أمام تخويل المزيد من السلطات للحكومة المحلية.

جيم - الأمن

١٧ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، ظلت الحالة الأمنية في العراق متقلبة إذ استمرت أعمال القتال بين تنظيم الدولة الإسلامية والجماعات المسلحة المرتبطة به من جهة وقوات الأمن العراقية وقوات البيشمركة ومقاتلي العشائر والمقاتلين المتطوعين المتحالفين معها من جهة أخرى. وكانت النزاعات وأعمال العنف المسلح مركّزة إلى حد كبير في المناطق الواقعة تحت سيطرة تنظيم الدولة الإسلامية في محافظات الأنبار ونينوى وديالى وصلاح الدين. ولا يزال التنظيم يسيطر على مساحات واسعة من الأراضي في العراق ولكنه لم يحقق المزيد من المكاسب الهامة على الأرض. وأحرزت القوات المسلحة العراقية، بمساعدة من مقاتلي العشائر والمقاتلين المتطوعين المتحالفين معها، تقدما محدودا ولكنه تقدم مطرد في مواجهة تنظيم الدولة الإسلامية، حيث استرجعت السيطرة على مناطق في محافظات ديالى، وصلاح الدين، ونينوى.

١٨ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، زاد عدد الغارات الجوية التي يشنها التحالف الدولي على مواقع تنظيم الدولة الإسلامية حول مدينة الموصل والأقضية المحيطة بها، وجبل سنجار،

وجنوب مدينة كركوك، وحول مصفاة بيجي لتكرير النفط، وتكريت، وشمال شرقي محافظة ديالى. واستهدفت الضربات الجوية التي وجهها التحالف أيضا المناطق التي يسيطر عليها التنظيم في محافظة الأنبار وعلى امتداد حدود العراق مع الجمهورية العربية السورية.

١٩ - وشنت القوات المسلحة العراقية عمليات عسكرية ناجحة، بمساعدة من المقاتلين المتطوعين الذين يشكلون قوات الحشد الشعبي، لاستعادة أجزاء من محافظة ديالى. وفي ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر، حررت قوات الأمن العراقية قضاء السعدية الواقع شمال شرقي محافظة ديالى، بينما حررت قوات البيشمركة في ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر جلولاء الواقعة على حدود العراق مع جمهورية إيران الإسلامية، واسترجعت، في ٢٥ كانون الثاني/يناير، المقدادية والقرى المحيطة بها التي كان قد سيطر عليها تنظيم الدولة الإسلامية. وظلت الحالة الأمنية في المنطقة الشمالية الوسطى شديدة التقلب حيث وقعت اشتباكات مسلحة بالقرب من بعقوبة، في محافظة ديالى.

٢٠ - وفي محافظة صلاح الدين، شنت القوات العراقية وقوات البيشمركة ومقاتلو العشائر وقوات الحشد الشعبي عمليات عسكرية مشتركة لاستعادة أراض استولى عليها تنظيم الدولة الإسلامية. وفي ٢٧ كانون الأول/ديسمبر، تمكنت قوات الأمن العراقية، بمساعدة من المقاتلين المتطوعين، من تحرير قرية يثرب، وكسر الحصار الذي يفرضه التنظيم على بلدة الضلوعية الواقعة على مسافة ٤٠ كيلومترا جنوب سامراء. وظل التقلب هو سمة النشاط حول مدينة بيجي والمصفاة القريبة منها. وشنت قوات الأمن العراقية عمليات برية في بيجي في تشرين الثاني/نوفمبر لطرد عناصر تابعة لتنظيم الدولة الإسلامية من المنطقة المحيطة بها ولكن نجاح هذه العمليات كان محدودا. ورغم أن قوات الأمن العراقية تسيطر على المداخل المؤدية إلى مدينة بيجي وإلى المصفاة، فإن التنظيم لا يزال يحتفظ بوجود خارج هاتين المنطقتين مباشرة. وظلت مدينة سامراء تحت سيطرة الحكومة بينما تستمر المعارك للسيطرة على المناطق الواقعة على امتداد الطريق السريع الرابط بين سامراء وتكريت.

٢١ - وفي نينوى، استعادت قوات البيشمركة وجودها في المناطق الاستراتيجية الواقعة بين مدينة الموصل وحدود العراق مع الجمهورية العربية السورية، بما في ذلك في بلدة زمار وحقل النفط المجاور لها، وهو منشأة رئيسية سيطر عليها تنظيم الدولة الإسلامية في شهر تموز/يوليه. وفي ١٧ كانون الأول/ديسمبر، شنت قوات البيشمركة، بمساعدة متطوعي قوات الحشد الشعبي، هجوما بريا كبيرا في سفوح جبل سنجار، وأفادت بلاغات بأنها استعادت أراضٍ كانت تحت سيطرة التنظيم. ومكّن التحرك المستمر لقوات البيشمركة من فتح ممرات آمنة للسكان المتضررين تسمح لهم بالفرار من مناطق النزاع.

٢٢ - أما في محافظة الأنبار، فلم يحقق أي من الجانبين مكاسب على الأرض خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وظلت مدن الرمادي والكرمة وحديثة في المنطقة الوسطى تحت سيطرة الحكومة، في حين لا تزال أغلبية مناطق المحافظة إما متنازعا عليها أو محاصرة أو تحت سيطرة تنظيم الدولة الإسلامية. وكانت الحالة الأمنية في محافظة الأنبار شديدة التقلب حيث دارت اشتباكات واسعة النطاق في عدة مناطق. وأُبلغ عن وقوع اشتباكات مسلحة مطوّلة في بلدات تقع في شمال غربي الرمادي طوال شهر تشرين الثاني/نوفمبر. وحتى مدينة الرمادي نفسها تعرضت لثلاث هجمات في تشرين الثاني/نوفمبر يقف وراءها تنظيم الدولة الإسلامية وقد قام أثناءها بالاستيلاء على عدد من المكاتب الحكومية. وسيطر التنظيم على تقاطعات رئيسية وعلى طرق خروج هامة من الرمادي أثناء هجمات شهر تشرين الثاني/نوفمبر، ولا يزال النزاع دائرا بشأنها. وتتواصل الاشتباكات والقصف المدفعي حول الرمادي والفلوجة.

٢٣ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، ظلت بغداد تعاني من الأعمال الإرهابية، مثل عمليات القتل والخطف التي تستهدف أشخاصا معيَّنين، وأعمال العنف الطائفي، وتفجير العبوات الناسفة اليدوية الصنع، وتفجير العبوات الناسفة اليدوية الصنع المثبَّتة على مركبات، وعمليات التفجير التي ينفذها انتحاريون والتي تستهدف المدنيين. ووقع أكثر هذه الحوادث فتكا في مدينة الصدر في ٤ كانون الأول/ديسمبر، عندما قُتل ٢١ مدنيا وأصيب ٦٩ آخرون بجراح في انفجار مركبتين مفخختين بعبوات ناسفة يدوية الصنع.

٢٤ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصل التنظيم الاستيلاء على أجهزة ومعدات عسكرية من قوات الأمن العراقية عقب الهجمات التي شنها على قوافلها. وإضافة إلى ذلك، أفيد أنه استخدمت ثلاث عبوات ناسفة يدوية الصنع مثبتة على مركبات في شن هجمات انتحارية على قوات الأمن العراقية، واستخدمت في هذه الهجمات مركبات مدرَّعة تم الاستيلاء عليها من هذه القوات. ويساور الأمم المتحدة القلق بعد أن زعمت جبهة النصرة أنها استخدمت مركبة مدرعة مسروقة من مركبات الأمم المتحدة لتنفيذ هجوم تفجيري انتحاري استهدف أحد مواقع الجيش السوري في ٧ كانون الأول/ديسمبر في محافظة درعا.

دال - التطورات الإقليمية والدولية

٢٥ - واصلت حكومة العراق سياستها الهادفة إلى تحسين علاقاتها الثنائية، ولا سيما مع جيرانها، بهدف الحصول على دعمها السياسي والأمني والإنساني والاقتصادي وعلى دعمها في مجال إعادة الإعمار من أجل التصدي لأثر تنظيم الدولة الإسلامية. وكثّف المجتمع الدولي

الدعم الذي يقدمه للعراق وأصبحت دول أخرى تقدم المساعدة إلى كل من الحكومة الاتحادية وحكومة إقليم كردستان.

٢٦ - وكانت هذه المسائل تقع في صميم المناقشات التي أجرتها الوفود العراقية الرفيعة المستوى مع نظيراتها الإقليمية خلال الزيارات الرسمية التي أجرتها هذه الوفود إلى الإمارات العربية المتحدة والبحرين وتركيا وقطر ومصر والمملكة العربية السعودية. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، قام مسؤولون كبار من بلدان المنطقة، من بينها الأردن والإمارات العربية المتحدة والكويت ومصر، بزيارة بغداد لإعادة تأكيد دعمهم للعراق. ومن بين المؤشرات على تحسن العلاقات الثنائية بين العراق وجيرانه إعلانُ قطر والمملكة العربية السعودية بأنهما سيعيدان فتح ممثلياتهما الدبلوماسية في البلد، بعد غياب طويل.

٢٧ - وفي إطار الجهود التي تبذلها حكومة إقليم كردستان للقضاء على التهديد الذي يمثله تنظيم الدولة الإسلامية، قامت بإيفاد حوالي ١٥٠ مقاتلا من البيشمركة في ١ تشرين الثاني/نوفمبر إلى مدينة كوباني/عين العرب الواقعة في شمال سورية. وفي ١ كانون الأول/ديسمبر، تم إيفاد ١٥٠ مقاتلا من البيشمركة ليحلوا محل الوحدة الأولى.

٢٨ - وما زالت حكومة العراق وحكومة إقليم كردستان ترحبان بالمساعدات المقدَّمة من جمهورية إيران الإسلامية. وتأتي الجهود الإيرانية في ظل تزايد التعاون الثنائي، حيث أعربت جمهورية إيران الإسلامية عن حرصها الكبير على تعزيز استقرار العراق ووحدته وسلامته.

٢٩ - وفي ٩ كانون الأول/ديسمبر، أصدر مجلس التعاون الخليجي، أثناء اجتماع مجلسه الأعلى، إعلان الدوحة الذي ضمنه جملة أمور منها ترحيبه بـ ”بالتوجهات الجديدة“ للحكومة العراقية ودعوته بغداد إلى إقامة شراكة وطنية بين جميع طوائف العراق. وكرر المجلسُ أيضا تأييده لتنفيذ قرار مجلس الأمن ٢١٧٠ (٢٠١٤).

٣٠ - وعلى الصعيد الدولي، عقد التحالف المناهض لتنظيم الدولة الإسلامية، في بروكسل في ٣ كانون الأول/ديسمبر، اجتماعا على مستوى وزاري، أشار فيه ممثلو حوالي ٦٠ بلدا إلى جهودهم الحالية والمستقبلية الهادفة لمساعدة حكومة العراق على القضاء على التهديد الذي يشكله تنظيم الدولة الإسلامية. وأعرب المشاركون في الاجتماع عن التزامهم بتنفيذ قراراي مجلس الأمن ٢١٧٠ (٢٠١٤) و ٢١٧٨ (٢٠١٤)، وكذلك القرارات الأخرى ذات الصلة. ورحب المشاركون بمشاركة الوفد العراقي، الذي ترأسه رئيس الوزراء حيدر العبادي، وأعربوا عن تقديرهم للسياسات الشاملة التي تتبعها حكومة العراق. كما أكدوا ضرورة بلورة رد دولي منظَّم لدعم وكالات الأمم المتحدة وحكومة العراق وحكومة إقليم كردستان في جهودها لإدارة الأزمة. وفي ٢٢ كانون الثاني/يناير، اجتمع التحالف المناهض

لتنظيم الدولة الإسلامية في لندن. وحضر الاجتماع، الذي ترأسه كل من وزير الدولة للشؤون الخارجية وشؤون الكومنولث في المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية ووزير خارجية الولايات المتحدة، رئيس الوزراء العبادي وممثلو ١٨ دولة عضوا أخرى، إضافة إلى الممثلة السامية للاتحاد الأوروبي فيديريكا موغيريني. وأكد المشاركون في الاجتماع ضرورة دعم حكومة العراق وتعزيز الجهود المشتركة للتصدي للمقاتلين الأجانب ومصادر التمويل والدعاية.

٣١ - وفي ١٨ كانون الأول/ديسمبر، عقد مجلس إدارة لجنة الأمم المتحدة للتعويضات دورة استثنائية للنظر في الطلب الذي تقدمت به حكومة العراق لإرجاء دفع التعويضات المتبقية وقدرها ٤,٦ بلايين دولار من التعويضات المستحقة لحكومة الكويت بموجب قرار مجلس الأمن ١٩٥٦ (٢٠١٠). وأعرب أعضاء مجلس الإدارة عن تضامنهم مع العراق نظرا للتحديات التي يواجهها حاليا وقرروا تأييد طلب الحكومة بتأجيل مطالبة العراق بإيداع نسبة ٥ في المائة من عائداته النفطية في صندوق التعويضات، حتى كانون الثاني/يناير ٢٠١٦. ورحّبوا أيضا بتأييد الكويت لطلب العراق.

ثالثا - مستجدات الأنشطة التي تقوم بها بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق وفريق الأمم المتحدة القطري

ألف - الأنشطة السياسية

٣٢ - عقب تشكيل حكومة جامعة في العراق بقيادة رئيس الوزراء حيدر العبادي، عمل ممثلي الخاص في ظل شراكة وثيقة مع القيادة السياسية للعراق من أجل تنفيذ البرنامج الوزاري، وهو أمر ضروري لإحراز تقدم صوب تحقيق الأمن وإعادة العراق إلى طريق المصالحة والاستقرار. ودعا ممثلي الخاص إلى المضي قدما في المصالحة الوطنية وتعزيز سيادة القانون من خلال إصلاح القطاع الأمني وإصلاح التشريعات وبناء المؤسسات، كما أسدى المشورة في هذا الصدد إلى الجهات الرئيسية صاحبة المصلحة. وعقد ممثلي الخاص بانتظام اجتماعات مع الرئيس معصوم، ورئيس الوزراء العبادي، ورئيس مجلس النواب الجبوري، ووزير الخارجية الجعفري. واجتمع أيضا مع رؤساء الكتل السياسية، وزعماء العشائر، ومسؤولي الحكومات المحلية في محافظات صلاح الدين ونينوى والأنبار المتضررة من النزاع.

٣٣ - وتحادث ممثلي الخاص مع الأطراف السياسية الرئيسية في العراق من أجل تيسير إنشاء قوة حرس وطني لتعزيز طاقة قوات الأمن العراقية، علما وأن هذه النقطة هي إحدى الركائز الرئيسية للبرنامج الوزاري. واجتمع ممثلي الخاص وغيره من المسؤولين في البعثة

بانتظام مع كبار القادة الأمنيين في العراق لمناقشة طبيعة الحرس الوطني المزمع إنشاؤه وهيكله وإطاره القانوني. وفي أربيل، اجتمع ممثلي الخاص مع رئيس وزراء حكومة إقليم كردستان ومع وزير الداخلية، كريم سنجاري، واجتمع نائب ممثلي الخاص للشؤون السياسية مع رئيس برلمان كردستان، يوسف محمد صادق، ومع وزير شؤون البيشمركة، وذلك لمناقشة الدور الذي يمكن أن تضطلع به البيشمركة في تلك القوة.

٣٤ - وأجرت البعثةُ محادثات أيضا مع المتحاورين دعمًا لجهود المصالحة الوطنية التي تبذلها القيادة السياسية في العراق. والتقى ممثلي الخاص إياد علاوي، نائب الرئيس، ومحمد سلمان، مستشار رئيس الوزراء لشؤون المصالحة الوطنية. واستقبل نائب ممثلي الخاص وفدا من مجلس السلام للتسامح والحكم الرشيد، الذي أنشأه مؤخرا علماء دين ونشطاء من المجتمع المدني وأعضاء سابقون في مجلس النواب، لمناقشة تطلعات مختلف الطوائف العراقية فيما يتعلق بهذه المسألة. وفي ٢٦ و ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر، عقدت البعثةُ اجتماع مائدة مستديرة بشأن التماسك الاجتماعي شارك فيه ممثلون عراقيون بارزون من الدوائر السياسية والدينية إلى جانب ممثلين بارزين عن المجتمع المدني، لمناقشة الأسباب الكامنة وراء الانقسام الاجتماعي وكذلك التدابير الرامية إلى توحيد صفوف العراقيين. وخلص الاجتماع إلى مجموعة من التوصيات التي عُرضت على الحكومة في ١٥ كانون الأول/ديسمبر لكي تنظر فيها.

٣٥ - وتناقش ممثلي الخاص ونائب ممثلي الخاص أيضا مع المحاورين العراقيين بشأن دعم الإصلاح التشريعي. وتم إطلاع رئيس الوزراء، ورئيس مجلس النواب، ونائب رئيس الوزراء، ووزير العدل، ووزير حقوق الإنسان على الخيارات التي أعدهّا البعثة بشأن العفو العام وإصلاح نظام العدالة الجنائية. كما قدم ممثلي الخاص إلى أصحاب المصلحة ذوي الصلة معلومات عن متابعة تنفيذ الأمر الديواني لرئيس الوزراء المؤرخ ١ كانون الأول/ديسمبر الذي يحظر انتهاكات الحقوق المدنية والسياسية.

٣٦ - وبذل ممثلي الخاص مساعيه الحميدة من أجل تيسير التوصل إلى اتفاقات بين بغداد وأربيل بشأن صادرات الطاقة وتقاسم الإيرادات وتمويل البيشمركة. وفي ١٨ كانون الأول/ديسمبر، سافر ممثلي الخاص إلى أربيل ليحث رئيس وزراء حكومة إقليم كردستان على الاستفادة من الاتفاق المبرم في ٢ كانون الأول/ديسمبر والعمل على حل المسائل المطروحة منذ فترة طويلة مع بغداد.

٣٧ - وقام ممثلي الخاص بالتواصل بنشاط مع جيران العراق والمجتمع الدولي الأوسع نطاقا لتعزيز الدعم المقدم إلى حكومة العراق وتقوية التعاون معها في حربها على تنظيم الدولة

الإسلامية، وكذلك في الجهود المبذولة في المجال الإنساني وفي إعادة الإعمار والإنعاش. وقام بزيارات رسمية إلى الإمارات العربية المتحدة وقطر والكويت ومصر والولايات المتحدة الأمريكية. وقام ممثلي الخاص أيضا بزيارة رسمية إلى جمهورية إيران الإسلامية، التقى فيها كبار المسؤولين ورجال الدين الإيرانيين، بما فيهم محمد جواد ظريف، وزير الخارجية، وأكبر هاشمي رفسنجاني، رئيس مجلس تشخيص مصلحة النظام، وعلي أكبر ولاياتي، كبير المستشارين في الشؤون الدولية. وأشار المحاورون الإيرانيون إلى أن طهران تعتزم توسيع نطاق تعاونها مع بغداد، وأنها ملتزمة باحترام سيادة العراق وبالعمل مع الأمم المتحدة.

٣٨ - وفي ٣ كانون الأول/ديسمبر، حضر ممثلي الخاص اجتماع التحالف الدولي للتصدي لتنظيم الدولة الإسلامية المنعقد على مستوى وزاري في بروكسل، حيث قدم إحاطة عن آخر التطورات في العراق، وكذلك عن الاستجابة والمساعدة المقدمتين من الأمم المتحدة. وفي ٨ و ٩ كانون الأول/ديسمبر، حضر نيابة عني اجتماع المجلس الأعلى لمجلس التعاون الخليجي في الدوحة. وفي ٢٢ كانون الثاني/يناير، حضر ممثلي الخاص اجتماع التحالف الدولي المناهض لتنظيم الدولة الإسلامية المنعقد في لندن، حيث أكد ضرورة إيجاد حل سياسي للأزمة في العراق وأبرز ضرورة دعم جهود حكومة العراق الرامية إلى تنفيذ الإصلاحات، وتقوية الوحدة الوطنية وتعزيز التعايش بين أبناء الوطن. كما أعلن شراكة الأمم المتحدة مع العراق لإنشاء صندوق استئماني مشترك لإعادة إعمار وتأهيل المناطق المحررة من تنظيم الدولة الإسلامية.

٣٩ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، بذل ممثلو البعثة مزيدا من الجهود للتشجيع على موافقة الشركاء الدوليين على تقديم المساعدة لحكومة العراق في هذا الوقت الذي تعاني فيه من ضغوط مالية. وقام ممثلي الخاص، خلال زيارته الكويت في الفترة من ٢٣ إلى ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر، بتيسير مناقشات بشأن الطلب الذي تقدمت به حكومة العراق ليسمح لها بإرجاء دفع مبالغ التعويضات المستحقة عليها للكويت. والتقى برئيس الوزراء، الشيخ جابر مبارك الحمد الصباح، ونائب رئيس الوزراء وزير الخارجية صباح خالد الصباح. وفي ٤ كانون الأول/ديسمبر، قدم إحاطة غير رسمية لأعضاء لجنة الأمم المتحدة للتعويضات في جنيف، وعقد جلسات مناقشة أخرى في هذا الشأن مع كبار المسؤولين العراقيين والكويتيين.

٤٠ - وواصلت البعثة الدعوة بنشاط لصالح حقوق المرأة. وفي ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر، ألقت نائبة ممثلي الخاص كلمة في حملة ”ستة عشر يوما من النشاط لمناهضة العنف الجنساني“، بحضور مسؤولين من الحكومة العراقية ومنظمات المجتمع المدني.

٤١ - وفي ٢ تشرين الثاني/نوفمبر، قامت المديرة العامة لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، إيرينا بوكوفا، بزيارة العراق وأجرت مناقشات مع المحاورين العراقيين بشأن حماية التراث الثقافي الوطني من خطر تنظيم الدولة الإسلامية. وفي ٣ كانون الأول/ديسمبر، حضر ممثلي الخاص مؤتمر اليونسكو المنعقد في باريس بشأن التراث الثقافي المعرض للخطر في العراق والجمهورية العربية السورية، حيث ألقى كلمة عن التهديد الذي يمثله تنظيم الدولة الإسلامية للتراث والهوية الثقافية للعراق، وأوجز المساعدة التي تقدمها الأمم المتحدة إلى حكومة العراق لمواجهة هذا التهديد.

باء - المساعدة الانتخابية

٤٢ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصل مكتب المساعدة الانتخابية التابع للبعثة العمل مع المفوضية العليا المستقلة للانتخابات ولجان مجلس النواب ومع مجلس الوزراء، كما واصل تقديم الدعم لهذه الجهات، في استعراضها الجاري للإطار الانتخابي الوطني. وبناء على دعوة اللجنة القانونية في مجلس النواب، شارك ممثلو البعثة في اجتماعات اللجنة المنعقدة لاستعراض قانون انتخابات مجالس المحافظات والأقضية والنواحي (القانون رقم ٣٦ لعام ٢٠٠٨). وركزت الاجتماعات الخمسة التي عقدت حتى الآن على مسائل الإطار القانوني للحملات الانتخابية وتمويل الحملات، والإجراءات الانتخابية في كركوك، والأحكام المتعلقة بتوزيع المقاعد. وفي حلقة عمل نظمها مكتب رئيس مجلس النواب في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر، عرضت البعثة ورقة عن أعمال اللجان المستقلة وعلاقتها مع السلطتين التنفيذية والتشريعية في الحكومة.

٤٣ - ورصدت البعثة أيضا التطورات التي أعقبت سن مشروع قانون المفوضية العليا المستقلة للانتخابات في كردستان في ٢٣ تموز/يوليه، الذي أنشأ هيئة لإدارة الانتخابات في إقليم كردستان. وفي ٣ كانون الأول/ديسمبر، أكد برلمان إقليم كردستان تشكيلة المفوضية، بالتصويت لتسعة مفوضين، بينهم امرأة واحدة ومفوضان من طائفتي المسيحيين والتركمان. وفي الاجتماع الذي عقد مع البعثة في ٣ كانون الأول/ديسمبر، أفاد رئيس لجنة الاختيار المؤقتة بالمفوضية أن المساعدة التي تقدمها الأمم المتحدة إلى اللجنة ستكون ذات أهمية بالغة. وشددت البعثة على ضرورة الحوار بين المفوضيتين الوطنية والإقليمية، وأعربت عن استعدادها لتقديم إرشادات بشأن كيفية ضمان التنسيق الفعال بينهما.

٤٤ - واستأنفت المفوضية العليا المستقلة للانتخابات في العراق عملية تسجيل الناخبين بالاستدلال الحيوي التي تغطي الآن ١١ مكتبا من أصل ١٩ مكتبا انتخابيا للمحافظات، بما في ذلك النجف، وميسان، والبصرة، والقادسية، وذي قار، والمثنى، وبغداد الرصافة،

وبغداد الكرخ، وكربلاء، وبابل، وواسط. وتشير التقارير إلى ازدياد معدل مشاركة الناخبين، وحتى ٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤ بلغ العدد الإجمالي للناخبين المسجلين ١٨٨ ٢٢٨ ناخبا. وبلغت نسبة الإناث منهم ٣٩ في المائة (٩٦٩ ٧٣) ونسبة الذكور ٦١ في المائة (٢٥٧ ١١٤). ولكن لم تظهر حتى الآن أي إشارة إلى موعد بدء عملية تسجيل الناخبين بالاستدلال الحيوي في المحافظات الثماني المتبقية وتشمل مناطق ديالى وكركوك وصلاح الدين ونينوى والأنبار المتضررة من النزاع، إضافة إلى محافظات أربيل ودهوك والسليمانية في إقليم كردستان.

جيم - التطورات الحاصلة في مجال حقوق الإنسان في العراق والأنشطة ذات الصلة

٤٥ - تواصل البعثة رصد حالة المدنيين بالنظر إلى النزاع المسلح الجاري والإرهاب. ومنذ تقريري الأخير، وحتى ٢٠ كانون الثاني/يناير، سقط ٠٢٦ ٢ قتيلا في صفوف المدنيين وجرح ٧٤٥ ٣ مدنيا في حوادث العنف المسلح والإرهاب. وفي الفترة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، سجلت البعثة ما مجموعه ٤٠٨ ٣٥ من الضحايا المدنيين (٢٨٢ ١٢ قتيلا و ١٢٦ ٢٣ جريحا). وكان عدد الضحايا المدنيين (باحتساب أفراد الشرطة) في عام ٢٠١٤ هو أعلى عدد سجل منذ أحداث العنف التي تعرض لها العراق في الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧. ويجدر بالإشارة أن فريق التحقيق الخاص من مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، الذي كلفه مجلس حقوق الإنسان بجمع الأدلة المتعلقة بانتهاكات القانون الدولي التي يرتكبها تنظيم الدولة الإسلامية والجماعات المسلحة المرتبطة به، وصل إلى العراق في كانون الأول/ديسمبر. ومن المتوقع أن يقدم فريق التحقيق الخاص تقريره إلى المجلس في آذار/مارس ٢٠١٥.

٤٦ - ولا تزال البعثة تتلقى تقارير عن انتهاكات منهجية وواسعة النطاق للقانون الدولي يرتكبها تنظيم الدولة الإسلامية، بما في ذلك شن هجمات تتعمد استهداف المدنيين والهياكل الأساسية المدنية، وعمليات الإعدام وغيرها من عمليات قتل المدنيين، وعمليات الاختطاف، والاغتصاب وغيره من أشكال العنف الجنسي والبدني المرتكب ضد النساء والأطفال، وتدمير أو تدنيس الأماكن ذات الأهمية الدينية أو الثقافية، والتجنيد القسري للأطفال، والتدمير الوحشي للممتلكات ونهبها، والحرمان من الحقوق والحريات الأساسية. وتأثرت بذلك بوجه خاص الطوائف العرقية والدينية المتنوعة في العراق، بما في ذلك التركمان والشبك والمسيحيون واليزيديون والصابئة والكاكائية والكرد الفيلية والعرب الشيعة، وكذلك العشائر السنية الموالية أو التي يشتبه بموالاتها للحكومة، حيث يستهدف تنظيم الدولة الإسلامية

والجماعات المسلحة المرتبطة به هذه الطوائف ويرتكب ضدها انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان بشكل متعمد ومنهجي.

٤٧ - ولا يزال انتهاك تنظيم الدولة الإسلامية لحقوق المرأة يبعث على القلق الشديد. فلا يزال الآلاف من النساء والأطفال أسرى لدى التنظيم. وأكدت النساء اللائي فررن، في المقابلات التي أجرتها البعثة معهن، أن كثيرات منهن تعرضن للعنف الجنسي والجسدي وللمتاجرة بهن كرقيق، وتم تزويجهن قسرا من مقاتلين في التنظيم واستخدمن كدروع بشرية. وقام التنظيم أيضا بمهاجمة قائدات مجتمعيات وقيادات سياسية نسائية وعمد إلى قتلهن. وفي ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر، نفذ التنظيم حكما بإعدام امرأتين في الموصل كانتا قد ترشحتا في الانتخابات البرلمانية.

٤٨ - ولا يزال تنظيم الدولة الإسلامية يفرض انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان الأساسية على المدنيين الذين يعيشون في المناطق الخاضعة لسيطرته. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، سجلت البعثة ما لا يقل عن ١٦٥ حالة إعدام نفذت عقب صدور أحكام من ”محاكم“ أنشأها التنظيم في المناطق الخاضعة لسيطرته. واكتشفت مقابر جماعية تضم مئات من ضحايا تنظيم الدولة الإسلامية، في مواقع متعددة بما في ذلك ناحيتي جلولاء وكوباشي في محافظة ديالى وفي القيارة جنوب الموصل في ٣ كانون الأول/ديسمبر، وفي قريتي العذبة وحلايلة جنوب الموصل في ٧ كانون الأول/ديسمبر.

٤٩ - ولا يزال تنظيم الدولة الإسلامية يستهدف الأشخاص والجماعات ممن يشتبه في ولائهم لحكومة العراق أو معارضتهم لإيديولوجية التنظيم. وفي ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر، قام تنظيم الدولة الإسلامية بإعدام ثلاثة شيوخ من عشيرة الجبوري أمام مكتب محافظة نينوى في الموصل، وذلك لاتهامهم بتأييد حكومة العراق. وفي ٢ تشرين الثاني/نوفمبر، هاجم تنظيم الدولة الإسلامية عشيرة الجبوري في ناحية العلم شمال تكريت، وقام بأسر ٢٥٠ من أفراد العشيرة الذكور. وبدأ التنظيم بعد ذلك بالتدمير المنهجي لمنازل المدنيين بواسطة الأجهزة المتفجرة المرتجلة. وفي تشرين الثاني/نوفمبر، نفذ تنظيم الدولة الإسلامية سلسلة من عمليات القتل الجماعي ضد أفراد عشيرة البو نمر في محافظة الأنبار. وتشير مصادر البعثة إلى أن عدد القتلى قد يتجاوز ٤٠٠ شخص، من بينهم أطفال ونساء. وأفادت تقارير بالعثور على أكثر من ٢٠٠ جثة في مقابر جماعية في منطقتي الرمادي وهيت في أوائل تشرين الثاني/نوفمبر. وفي ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر، وردت تقارير عن قيام تنظيم الدولة الإسلامية بمهاجمة أفراد من عشيرة البو نمر بالقرب من بحيرة الثرثار، حيث اختطفوا ١٦ شخصا منهم وقاموا بإعدامهم بعد ذلك.

٥٠ - ولا يزال تنظيم الدولة الإسلامية يقوم بتدمير المواقع ذات الأهمية الدينية أو الثقافية في المناطق الخاضعة لسيطرته. ففي ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر، قام التنظيم بتدمير دير مسيحي في الموصل. وفي ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر، دمر التنظيم مرقد الشيخ اسماعيل وهو مزار سني في قرية شبيجة الواقعة في منطقة داقوق بمحافظة كركوك.

٥١ - ولا تزال البعثة تتلقى بلاغات تفيد بأن قوات الأمن العراقية والجماعات المسلحة التابعة لها لا تحترم بشكل كامل القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان. ويشمل ذلك عدم التقيد بمبدأي التمييز والتناسب اللذين يقتضيهما القانون الدولي الإنساني أثناء القيام بالعمليات العسكرية، ولا سيما القصف. وعلى الرغم من أن تنظيم الدولة الإسلامية والجماعات المسلحة المرتبطة به تُعرَف بتعمُّدِها اتخاذ مراكز في المناطق المدنية لكي تحتمي من الهجمات أو لتسبب الخسائر في صفوف المدنيين، فلم تتمكن قوات الأمن العراقية، في بعض الحالات، من كفالة تقليل الإصابات في صفوف المدنيين إلى أدنى حد ممكن على الإطلاق عند تنفيذها للعمليات العسكرية. ويتواصل ورود بلاغات عن وقوع قتلى مدنيين بسبب الغارات الجوية، ولكن من غير الممكن تقديم تقرير كامل عن أعداد القتلى في المناطق الخاضعة لسيطرة تنظيم الدولة الإسلامية.

٥٢ - ولا تزال البعثة تتلقى تقارير عن خروج بعض الجماعات المسلحة والميليشيات عن القانون، وارتكابها أعمال قتل محددة الهدف، بما في ذلك قتل الأسرى من مقاتلي التنظيم والجماعات المسلحة المرتبطة به، واختطاف المدنيين وغير ذلك من الانتهاكات. وفي ١١ تشرين الثاني/نوفمبر، ورد تقرير عن مهاجمة أعضاء من ميليشيا مسلحة منطقة القراغول في ناحية يثرب، حيث قاموا باختطاف ٩٣ من ذكور عشيرة القراغول وأحرقوا المنازل. واكتشفت بعد ذلك في خندق صغير بالقرب من القرية ١٤ جثة (منها ثلاث جثث لأطفال) تحمل آثار الإصابة بطلقات نارية في الرأس والصدر. وحسب ما ورد من المصادر، فقد أطلق سراح ٤٦ شخصا بعد بضعة أيام تعرضوا خلالها لسوء المعاملة. ولا يزال مصير باقي المفقودين البالغ عددهم ٣٣ شخصا غير معروف. وتلقت البعثة أيضا عددا كبيرا من البلاغات عن عمليات اختطاف يزعم أن الميليشيات قامت بها في محافظة ديالى. وبينما تم إطلاق سراح بعض المختطفين بعد دفع الفدية، فقد قتل البعض الآخر. وقتل بعض ضحايا عمليات الاختطاف على الرغم من دفع الفدية. ويستهدف أبناء الطائفة السنية أيضا بعمليات الاختطاف في البصرة وفي مناطق أخرى جنوب البلد.

٥٣ - ولا تزال البعثة تتلقى بلاغات عن جثث مجهولة الهوية في محافظات بغداد، وصلاح الدين، ونينوى، وكركوك، وديالى، والبصرة، وبابل، ومعظمها أصيب بطلقات نارية في الرأس والصدر. وتعذر تحديد مرتكبي هذه الجرائم.

٥٤ - ولا يزال التزاع المسلح المتواصل وأعمال الإرهاب تلحق الضرر بالأطفال في العراق. وقامت فرقة العمل المعنية بالأطفال والتزاع المسلح، التي تتولى رئاستها كل من بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، بتوثيق ٩٩ حادث عنف ضد الأطفال خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وأسفرت الأعمال الإرهابية والتزاع المسلح، ولا سيما تبادل إطلاق النار، والقصف العشوائي، واستخدام الأجهزة المتفجرة المرتجلة، عن وقوع ما لا يقل عن ٩٤ إصابة في صفوف الأطفال (٣٣ قتيلا و ٦١ جريحا) في الفترة من تشرين الثاني/نوفمبر إلى كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، ويجدر التذكير بأن الكثير من إصابات الأطفال قد لا يبلَّغ عنها. وبالإضافة إلى ذلك، حدثت زيادة ملحوظة في التقارير الواردة عن عمليات تجنيد الأطفال من جانب تنظيم الدولة الإسلامية في جميع المناطق الخاضعة لسيطرته، ومن جانب الميليشيات الموالية للحكومة في جميع المناطق المتضررة من التزاع، وكذلك في بغداد والبصرة.

دال - مخيم الحرية

٥٥ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصلت مستشارتي الخاصة المعنية بنقل سكان مخيم الحرية إلى خارج العراق قيادة جهود الأمم المتحدة الرامية إلى تحديد حلول مناسبة لنقل سكان مخيم الحرية إلى خارج البلد. وتظل السيدة هول لوت بانتظام على اتصال وثيق مع جميع أصحاب المصلحة ذوي الصلة، بمن فيهم سكان مخيم الحرية. وفي يومي ٢٣ و ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر، قامت السيدة هول لوت بزيارة إلى بغداد، حيث عقدت اجتماعات مع مسؤولين من الحكومة العراقية وأعضاء من السلك الدبلوماسي لمناقشة وضع السكان والحلول المناسبة لنقلهم إلى خارج العراق.

٥٦ - وتواصل البعثة رصد حالة حقوق الإنسان والحالة الإنسانية لسكان مخيم الحرية وتيسير إيجاد الحلول للمشاكل المتعلقة بإدارة المخيم بين حكومة العراق وممثلي السكان. وفي وقت نشر هذا التقرير، نقل ٦٣٢ من سكان مخيم الحرية إلى بلدان ثالثة. وظل ٢ ٤٩١ فردا في العراق - حيث تم إسكان ٢ ٤٨٠ منهم في مخيم الحرية وتم إيواء ١١ فردا آخرين (منشقون) في بغداد (في فندق المهاجر).

٥٧ - وتواصل الأمم المتحدة البحث عن حلول دائمة لسكان المخيم من خلال قنوات النقل إلى مواقع أخرى وعبر القنوات القنصلية والإنسانية. فحتى ٢١ كانون الأول/ديسمبر، نقل ٦٣٢ فردا إلى خارج العراق، منهم ٣٠ فردا غادروا إلى ألبانيا من خلال قناة مستقلة، فيما نقل ١٢٣ فردا من خلال تجديد التراخيص القنصلية لدخول تسعة بلدان (إسبانيا، وألمانيا، وإيطاليا، وبلجيكا، والدانمرك، والسويد، والمملكة المتحدة، والنرويج، وهولندا)، ونقل ٤٤٨ فردا من خلال قبول دخولهم إلى أربعة بلدان لدواع إنسانية (ألبانيا، وإيطاليا، والنرويج، والولايات المتحدة الأمريكية)، ونقل ٣٢ فردا من خلال قنوات النقل إلى خمسة بلدان، هي الدانمرك، والسويد، وفنلندا، والمملكة المتحدة، والنرويج. وغادرت جماعة مكونة من ٢٣٣ فردا إلى ألبانيا في إطار المسار الإنساني الذي أشرفت على ترتيبه مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في تشرين الثاني/نوفمبر. وإضافة إلى هذه الحالات، قبلت أربعة بلدان شخصا واحدا من مكان الإقامة الآمن وأربعة أفراد من موقع العبور المؤقت وهم ينتظرون مغادرة العراق. ولا يزال ١ ٢٤٨ طلبا تتعلق بـ ١٨ بلدا تنتظر الحل من خلال المسارات الإنسانية والقنصلية ومسار النقل إلى أماكن أخرى.

هاء - المساعدة الإنسانية وإعادة الإعمار والتنمية

٥٨ - ظل النزاع المسلح يتسبب في تفاقم الوضع الإنساني خلال الفترة المشمولة بالتقرير، إذ أصبح ما يربو على مليوني شخص مشردين داخليا منذ بداية عام ٢٠١٤. ويقيم عدد يقدر بـ ٩٤٦ ٢٦٦ مشردا داخليا في إقليم كردستان، فيما يوجد عدد من المشردين داخليا يقدر بـ ٩٠٤ ١٧٠ شخصا في الحزام الأوسط للعراق، كما يقيم عدد يقدر بـ ١٥٣ ٦٣٠ مشردا داخليا في المحافظات الجنوبية. ويستضيف ٨٠٠ ٠٠٠ شخص المشردين. وإضافة إلى ذلك، يوجد ٢,٢ مليون فرد حاليا في المناطق التي يسيطر عليها تنظيم الدولة الإسلامية، ولا يزال أمنهم وحصولهم على المساعدة الإنسانية يشكلان شاغلا رئيسيا. ويصل مجموع السكان المتضررين من الأزمة الآن إلى ٥ ملايين شخص.

٥٩ - وفي ١٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، قام كل من نائبة ممثلي الخاص ومنسقة الشؤون الإنسانية للعراق ونائب رئيس الوزراء العراقي ورئيس اللجنة العليا لإغاثة وإيواء النازحين، صالح المطلك، بتدشين المركز المشترك للتنسيق والرصد. وسيقوم المركز بتعزيز التنسيق داخل الحكومة وبين الحكومة والأمم المتحدة وشركائها، فضلا عن رصد فعالية الاستجابة.

٦٠ - والأمم المتحدة في حاجة ماسة إلى التمويل للمساعدة في تلبية احتياجات المشردين. ففي ١٤ كانون الأول/ديسمبر، عقدت حكومة العراق، بدعم من الأمم المتحدة، اجتماعا

للمانحين لالتماس مزيد من الدعم المالي منهم. وفي ١٨ كانون الأول/ديسمبر، وافقت وكيلة الأمين العام للشؤون الإنسانية على تخصيص ما يقرب من ١٥ مليون دولار من الصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ من أجل تلبية الاحتياجات الأكثر إلحاحا لما يصل إلى ٢٠٠ ٠٠٠ شخص شردوا في شمال ووسط العراق منذ أيلول/سبتمبر. وقدم حتى الآن حوالي ٧١٥ مليون دولار في إطار الاستجابة لخطة الاستجابة الاستراتيجية للعراق للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥، مما يخلف نقصا يبلغ حوالي ١,٥ بليون دولار وهو مبلغ لازم لتغطية الاحتياجات خلال الأشهر الـ ١٥ المقبلة.

٦١ - وتواصل الأمم المتحدة الارتقاء باستجابتها الإنسانية من أجل التعامل مع العدد الكبير من المشردين. فخلال الفترة المشمولة بالتقرير، وزع برنامج الأغذية العالمي ١٣ ٥٣٩ طنا متريا من السلع الغذائية، مقدما بذلك المساعدة إلى ٩٥٣ ٤٤٢ فردا. ونفذ برنامج الأغذية العالمي أيضا برامج مساعدة في شكل قسائم غذائية في إقليم كردستان، إذ زود ١٤٠ ٢٥٦ شخصا بقسائم شهرية تبلغ قيمة القسيمة الواحدة منها ٢٦ دولارا لإنفاقها في المحلات التجارية المحلية. وإضافة إلى ذلك، استفاد ٢٠ ٠٠٠ شخص من آلية الاستجابة السريعة التي أطلقها برنامج الأغذية العالمي في تشرين الأول/أكتوبر بالتشارك مع اليونيسيف والمنظمات غير الحكومية من أجل التحضير المسبق لمخزونات حصص الإعاشة ومجموعات لوازم النظافة الصحية والمياه المعبأة.

٦٢ - ومع بداية فصل الشتاء، من الأهمية بمكان توفير المأوى المناسب للسكان المشردين. فمنذ حزيران/يونيه، فُتح ٢٨ مخيما في جميع أنحاء العراق ويجري بناء ١٠ مخيمات إضافية لتلبية احتياجات ما مجموعه ٤٠٩ ٠٠٠ فرد، بينما ستضطر الغالبية العظمى إلى الإقامة لدى المجتمعات المحلية المضيفة في ظروف دون المستوى المطلوب في مراكز جماعية أو مبان مشتركة. ومكن التمويل الوارد حتى الآن والمخصص للاستعداد لفصل الشتاء مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين من تزويد أكثر من ٤٥٠ ٠٠٠ شخص بالمواد المنزلية الأساسية والمأوى المهيأ. وفي إقليم كردستان، تلقت ١٨٠ ٠٠٠ أسرة أصنافا من المواد خاصة بفصل الشتاء، بما في ذلك أوعية، وبطانيات، وأغطية بلاستيكية، ومواقد للتدفئة. وفي تشرين الثاني/نوفمبر، قامت المفوضية بسبع عمليات نقل جوي انطلاقا من لاهور، باكستان، للوصول إلى الأسر التي كانت بحاجة إلى المساعدة تحسبا لفصل الشتاء.

٦٣ - ومنذ تشرين الثاني/نوفمبر، اقتنت منظمة الصحة العالمية أدوية ولوازم تبلغ قيمتها أكثر من ٩ ملايين دولار وقدمت إلى الحكومة ١٢ عيادة متنقلة مجهزة تجهيزا كاملا. وعملت منظمة الصحة العالمية أيضا مع الحكومة والشركاء على توأمة معهدين عراقيين

للصحة العامة مع المعهد الفنلندي للصحة العامة وكلية إمبيريال بلندن، وعلى الترخيص للمرافق الصحية التي تقدم الرعاية الصحية الأولية العامة، واستحداث مجموعة من أخصائيي الرعاية الصحية المحليين في محافظات وقع عليها الاختيار.

٦٤ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، اتخذ المشردون داخليا أكثر من ٤٠٠ ١ مدرسة في جميع أنحاء العراق أماكن للإيواء. وفي إطار رد اليونيسيف على ذلك، تم إخلاء ٨٣٠ مدرسة منها، وأعيد فتحها اعتبارا من ١ كانون الأول/ديسمبر، وجرى كذلك إدخال إصلاحات على ٣٣٧ مدرسة من هذه المدارس لتستجيب للمعايير الدنيا، مما سمح باستئناف الدراسة فيها. وأنشئ أكثر من ٤٥٠ مكانا مؤقتا للتعلم، استفاد منها أكثر من ٠٠٠ ٤٠ تلميذ. وقدمت مواد تعليمية وترفيهية إلى ٨٠٠ ٢٦ تلميذ. واستفاد من الأنشطة الترفيهية أكثر من ٠٠٠ ٢٨ تلميذ من المشردين داخليا. وقدمت اليونيسيف وشركاؤها أيضا الدعم النفسي - الاجتماعي إلى ٠٠٠ ١٣ طفل.

٦٥ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، قدمت اليونيسيف ومنظمة الصحة العالمية الدعم إلى وزارة الصحة العراقية لتنظيم ست حملات وطنية وأربع حملات دون وطنية مخصصة كلها للتحصين ضد شلل الأطفال، تم في إطارها تحصين ما يزيد على ٥,٦ ملايين طفل ضد هذا المرض. ومن هؤلاء، تم أيضا تحصين حوالي ٠٠٠ ٣٤٠ من الأطفال المشردين داخليا ضد الحصبة. وإضافة إلى ذلك، قامت اليونيسيف بأنشطة لتوفير التغذية ورصد النماء شملت ٥٠٠ ١٣ طفل.

٦٦ - وكان تأمين الدعم الكافي في طار برنامج توفير المياه وخدمات الصرف الصحي والنظافة الصحية للجميع للعدد الكبير من المشردين أمرا صعبا خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وتم تزويد ٠٠٠ ٨٢ فرد منهم بمياه الشرب المعبأة واستفادوا من وضع ١٩٣ خزانا للمياه في محافظات كركوك، وديالى، والنجف، وبغداد، والأنبار، والبصرة؛ واستفاد ٨٥٣ ٨١ فردا من تدابير محسنة في ما يتعلق بمرافق الصرف الصحي؛ واستفاد ٤٤٩ ٢٠٧ فردا من أنشطة تشجيع النظافة الصحية؛ وتلقى ٠٧٤ ٣٧ فردا مجموعات لوازم النظافة الصحية التي وزعتها منظمات غير حكومية وطنية ودولية، والسلطات المحلية.

٦٧ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، قدم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الدعم لحكومة إقليم كردستان في توفير هياكل أساسية مستدامة في مخيمات المشردين داخليا، استفاد منها حوالي ٠٠٠ ١٠ فرد. وقام برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (موئل الأمم المتحدة)، في إطار مبادرة ”دعم توفير أماكن إيواء دائمة للمشردين داخليا في العراق“، بإنشاء مواقع للإيواء في جميع أنحاء إقليم كردستان، تتألف مما مجموعه ٨٥٤ مبنى جاهزا،

وقام مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع بتركيب مصابيح إنارة في الشوارع تعمل بالطاقة الشمسية وتزويد كل أسرة معيشية بمجموعات مصابيح تعمل بالطاقة نفسها. وفي جميع المخيمات العشرين، يتم، بدعم من الأمم المتحدة واليونسكو واليونيسيف، تشييد مدارس. وإضافة إلى ذلك، توفر منظمة الصحة العالمية عيادات ومعدات طبية وينشئ صندوق الأمم المتحدة للسكان عيادات تقدم خدمات الرعاية الصحية الإنجابية وأماكن للنساء.

٦٨ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، وصل أكثر من ٢٠ ٠٠٠ لاجئ من كوباني/عين العرب بالجمهورية العربية السورية إلى إقليم كردستان العراق بعد فتح معبر إبراهيم الخليل الحدودي الواقع بين تركيا والعراق. واستقر معظمهم في المجتمعات المحلية المضيفة، فيما اختار بعضهم الإقامة في مخيمات اللاجئين الموجودة، مما رفع مجموع عدد اللاجئين إلى أكثر من ٢٤٠ ٠٠٠ شخص. وانخفض متوسط عدد الوافدين الجدد يوميا من ٤٧٥ شخصا في تشرين الأول/أكتوبر، إلى ٢٩٥ شخصا في اليوم خلال تشرين الثاني/نوفمبر، و ١٧٥ شخصا في كانون الأول/ديسمبر.

٦٩ - وفي كانون الأول/ديسمبر، وسع برنامج الأغذية العالمي نطاق برنامجه المتعلق بالقسائم، إذ حول الأغذية الموزعة عينا على ٧٦ ٠٠٠ لاجئ في مخيمي عقرة ودار شكران إلى مساعدة تتمثل في قسائم بقيمة ٣١ دولارا لكل شخص في الشهر. وحظي التغيير بقبول واسع النطاق، لأن اللاجئين أصبحوا الآن قادرين على أن يشتروا المنتجات الطازجة وغيرها من السلع مباشرة من متاجر المخيمين، بناء على احتياجات أسرهم. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصل برنامج الأغذية العالمي ومنظمة الإغاثة الإسلامية العالمية أيضا تقديم سلال غذائية فردية للاجئين السوريين في مخيم العبيدي في محافظة الأنبار الذين يبلغ عددهم ١ ٠٠٠ شخص. وأقامت اليونسكو شراكة مع منظمات غير حكومية محلية من أجل فتح ١٠ مراكز محلية للتعليم في أربيل ودهوك لتوفير خدمات محو الأمية والتدريب على المهارات الحياتية للفئات الضعيفة من اللاجئين، ونقلت إلى وزارة التعليم الكردية المسؤولية عن مدرستين إعداديتين، ستستقبلان ١ ٠٠٠ لاجئ، في مخيمي دار شكران وكاورغوسك.

٧٠ - وفي ١٨ كانون الأول/ديسمبر، أطلقت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي الخطة الإقليمية للاستجابة لاحتياجات اللاجئين وتعزيز قدرتهم على الصمود، التي أعدت من أجل اللاجئين السوريين الذين يستضيفهم العراق، سعيا منهما إلى تلبية الاحتياجات الإنسانية العاجلة وكذلك تقديم خطط متوسطة إلى طويلة

الأجل لبناء القدرة على الصمود ومن ثم تقليل الاعتماد مع مرور الزمن على المعونة الخارجية. وبلغ مجموع احتياجات الخطة كلها ٤٢٦ مليون دولار.

٧١ - وفي ١٥ كانون الأول/ديسمبر، اشترك ممثلي الخاص ونائبته في رئاسة اجتماع مائدة مستديرة، ضم وزراء ومسؤولين حكوميين رئيسيين، لمناقشة الاستجابات المناسبة على مستوى السياسات للتصدي لأهم التحديات الإنمائية في العراق. وبُيِّنت هذه التحديات والاستجابات الموصى بها في سلسلة من التقارير الموجزة عن السياسات العامة وضعتها الأمم المتحدة من أجل الحكومة الجديدة تشمل المسائل المالية والاقتصادية، واللامركزية، والحماية الاجتماعية، وتحديث القطاع العام، وإيجاد حلول دائمة للسكان المشردين، وحقوق الإنسان، وإدارة إيرادات المواد الهيدروكربونية، والإنعاش وإعادة الإعمار في المناطق المحررة.

٧٢ - وفي ١٧ كانون الأول/ديسمبر، اشترك برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وحكومة العراق في عرض التقرير الوطني المعنون "تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠١٤" الذي ركز على الشباب وتناول بتفصيل التحديات التي يواجهونها وأبرز أهمية توفير التعليم وفرص العمل لهم.

واو - القضايا الأمنية والتشغيلية

٧٣ - تتواصل عمليات الأمم المتحدة في العراق. ووقع هجوم انتحاري بجهاز متفجر مرتجل محمول على مركبة استهدف عمدا قافلة تابعة للبعثة في بغداد في ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ونفذ بنية واضحة لإلحاق الضرر بموظفي الأمم المتحدة إلا أنه لم يثن البعثة عن تنفيذ ولايتها. وتواصل المنظمة بعزم القيام بعملياتها في العراق مع الحفاظ على أمن موظفيها كإحدى أولوياتها العليا. ويواصل مكتب بغداد والمكاتب الميدانية رصد الأمن عن كثب، واتخذت التدابير اللازمة لتخفيف المخاطر وفقا لذلك. ووافقت الجمعية العامة، في قرارها ٢٦٤/٦٩، على تخفيض قدره ١٢٠ مليون دولار من ميزانيات البعثات السياسية الخاصة لفترة السنتين ٢٠١٦/٢٠١٧. وكي يتسنى القيام بهذا التخفيض، يلزم استعراض ولايات البعثات السياسية الخاصة، بما في ذلك ميزانية بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق. وإني أعتزم إجراء تقييم وتقديم استنتاجاتي قبل انتهاء ولاية البعثة في ٣١ تموز/يوليه ٢٠١٥.

رابعا - ملاحظات

٧٤ - على الرغم من المكاسب التي حققتها القوات المسلحة العراقية خلال الفترة المشمولة بالتقرير، لا تزال قدرات تنظيم الدولة الإسلامية لممارسة الإرهاب وانتهاك المعايير الإنسانية تشكل تهديدا خطيرا للعراق وللمنطقة ككل. ويسرني أن المجتمع الإقليمي والدولي احتشد

بأعداد كبيرة للدفاع عن العراق. ويجب ألا تتراخى هذه الجهود التي تبذل لمساندة العراق في مواجهته لهذا التحدي الأمني والإنساني الأكثر جسامة. وأحث المجتمع الدولي على مواصلة دعم الطلبات التي يقدمها العراق للحصول على الدعم الأمني والإنساني والدعم في مجال إعادة الإعمار، بما في ذلك في المناطق المحررة من تنظيم الدولة الإسلامية.

٧٥ - ويثلج صدري ما باشرته حكومة العراق الجديدة من تدابير أولية لكنها هامة في إطار برنامجها الوزاري الرامي إلى إيجاد حل للشواغل الطويلة الأمد لجميع أطياف المجتمع العراقي. ويتعين إكمال أي حل عسكري للتهديد الذي يمثله تنظيم الدولة الإسلامية بإرساء الحكم الرشيد والمصالحة الوطنية. ويتعين معالجة تظلمات وتطلعات مختلف الأطياف بطريقة شاملة، وفقا للدستور. وينبغي أن يكون بوسع جميع الطوائف أن تشعر مرة أخرى بالأمان وتحس مجددا بأن صوتها مسموع.

٧٦ - وأرحب بالتوافق السياسي الذي تم التوصل إليه في مجلس النواب لإقرار ميزانية العراق الاتحادية لعام ٢٠١٥، وهو إنجاز هام سيمكن الحكومة من وضع سياسات مالية مستدامة، ومن تعزيز النمو الاقتصادي، وتشجيع الاستثمار الأجنبي. وأشعر بالتفاؤل لأن الميزانية تتضمن الالتزامات السياسية للحكومة باستعادة الأمن، وتخفيف حدة الفقر، والنهوض بالمصالحة الوطنية، وتوفير الإغاثة الإنسانية للمشردين، وإعادة بناء مناطق العراق المتضررة من النزاع الجاري والعمليات العسكرية المستمرة. وسوف يوفر تنفيذ الميزانية الغوث الذي تمس الحاجة إليه للعراقيين المتضررين من النزاع الجاري.

٧٧ - ومما يشجعني كذلك تركيز الحكومة على الحوار الوطني لإشراك الجماعات التي حرمت من حقوقها وكسب ثقتها مجددا. وإني أعيد تأكيد استعداد الأمم المتحدة لتقديم كامل دعمها لكافة الجهود التي تبذل في سبيل تحقيق المصالحة الوطنية والتماسك الاجتماعي. وأحث أيضا الأطراف العراقية صاحبة المصلحة على بناء توافق في الآراء دون إبطاء بشأن تشكيل قوة حرس وطني.

٧٨ - وأحث بلدان المنطقة والمجتمع الدولي على تقديم كامل الدعم والمساعدة للجهود التي تبذلها حكومة العراق من أجل تحقيق المصالحة الوطنية، وتعزيز المؤسسات المدنية، وإعادة إحلال الأمن والاستقرار. وأشيد بجهود القيادة العراقية لتعزيز الأواصر مع المنطقة وبالزيارات الرفيعة المستوى التي تمت إلى بلدان في المنطقة. ويشجعني كثيرا ما لقيته طلبات الدعم التي قدمها العراق من استجابة لديها وأحثها على مواصلة العمل سويا من أجل بلورة نهج متسق للتصدي للتهديد الذي يمثله تنظيم الدولة الإسلامية.

٧٩ - وأثني على قيادة حكومة العراق وحكومة إقليم كردستان للالتزام بالحوار وبروح الوحدة لدى إبرام الاتفاق الهام الذي وقعاه في ٢ كانون الأول/ديسمبر، والذي يخدم مصلحة جميع العراقيين. وأحث الجانبين على تنفيذ الاتفاق بالكامل، بما في ذلك الشروع في تصدير النفط من إقليم كردستان وكركوك عبر مؤسسة تسويق النفط الحكومية، وصرف حصة إقليم كردستان من الميزانية الاتحادية. وأرحب كذلك بالتزام حكومة العراق بدعم البيشمركة من خلال دفع المرتبات والمد بالأسلحة. وأهيب بالجانبين الاستفادة من هذا الزخم والتحرك بسرعة نحو إيجاد تسوية شاملة وعادلة ودستورية لجميع المسائل المتبقية، بما في ذلك سن التشريعات المتعلقة بالنفط والغاز وبتقاسم الإيرادات، ومواصلة تعزيز تعاونهما وتنسيقهما في حربهما المشتركة على تنظيم الدولة الإسلامية. والأمم المتحدة على استعداد لمواصلة بذل المساعي الحميدة.

٨٠ - ويعد احترام سيادة القانون وحقوق الإنسان جزأين لا يتجزآن من أي مجتمع تعددي وديمقراطي، ويشمل ذلك احترام حقوق الأشخاص الخاضعين لنظام العدالة الجنائية. وفي هذا الصدد، أجد ما يشجعني في صدور مرسوم وزاري يقضي بأن تحترم قوات الأمن والمسؤولون عن إقامة العدل الإجراءات القانونية الواجبة من خلال كفالة توجيه التهمة أو التهم لأي شخص يحتجز في غضون الفترة المنصوص عليها في القانون ونقله إلى المرافق التي تقع تحت سلطة وزارة العدل. وأشجع الحكومة على النظر في إصلاحات أخرى فيما يتعلق بنظام العدالة الجنائية وضمان الاحترام الكامل للإجراءات القانونية الواجبة ومعايير المحاكمة العادلة، في امتثال لالتزامات العراق الدولية. ولا يمكن لسياسات فعالة تكفل الإدماج الاجتماعي أن تنجح دون معالجة مسألة المساءلة عن انتهاكات حقوق الإنسان الماضية والحالية بشكل يدعم سيادة القانون ويعزز احترام حقوق الإنسان.

٨١ - ويروعني ما يرد من تقارير عن الفظائع التي يرتكبها تنظيم الدولة الإسلامية، وتشمل عمليات قطع الرؤوس، واسترقاق النساء، وتدمير مواقع التراث الديني، والازدراء السافر لحقوق الإنسان، وكرامة الإنسان، وحياة الإنسان، والتي قد يعد بعضها جرائم ضد الإنسانية. وأرحب بإيفاد مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان فريق التحقيق الخاص المعني بتنظيم الدولة الإسلامية والجماعات المسلحة المرتبطة به. وأشجع الشهود ومن لديهم معرفة ذات صلة أن يتقدموا لإعطاء المعلومات والأدلة التي في حوزتهم للفريق لمساعدته في مهمته الهامة جدا.

٨٢ - وأرحب بإنشاء المركز المشترك للتنسيق والرصد. فعلى مدى الأشهر الماضية، تفاقمت الأزمة الإنسانية بشدة في العراق. ولدى العراق عدد هائل من السكان

يقدر بـ ٥,٢ ملايين شخص هم في حاجة إلى المساعدة الإنسانية، ما يجعل العراق أحد البلدان الخمسة التي تواجه حالات طوارئ إنسانية من "المستوى الثالث" في العالم. وقد وجهت الأمم المتحدة وحكومة العراق نداء مشتركا لجمع ٢,٢ بليون دولار لتغطية تكاليف توفير المساعدة الإنسانية والحماية لـ ٥,٢ ملايين شخص في جميع أنحاء العراق إلى غاية كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥. وإذ ساهمت الجهات المانحة بسخاء بأكثر من ٦٠٠ مليون دولار حتى اليوم، ومنها المملكة العربية السعودية التي ساهمت بمبلغ ٥٠٠ مليون دولار، لا تزال هناك حاجة ملحة إلى مبلغ إضافي هو ١,٦ بليون دولار. وإني أحث الدول الأعضاء على مواصلة دعمها.

٨٣ - ولا يزال يساورني قلق شديد لاستمرار الافتقار إلى اتفاق لمركز البعثة. وأحث حكومة العراق على تكثيف تعاونها مع الأمم المتحدة لوضع الصيغة النهائية للاتفاق دون مزيد من التأخير. وألتمس أيضا دعم مجلس الأمن في تشجيع الحكومة على كفالة إيجاد حل في أقرب وقت ممكن لهذه المسألة التي طال أمدها.

٨٤ - وفي الختام، أود أن أشكر ممثلي الخاص نيكولاي ملادينوف، وموظفي الأمم المتحدة في العراق نساء ورجالا على مثابرتهم وعلى جهودهم الشجاعة في غالب الأحيان. وإنهم سيستمرون في دعم ومساعدة حكومة العراق وكل الشعب العراقي. وأود أن أعرب عن امتناني للنائبة السابقة لممثلي الخاص للتنمية والشؤون الإنسانية، جاكلين بادكوك، التي أنهت فترة ولايتها في ٣١ كانون الأول/ديسمبر، لما أبدته من قيادة في إطار عملها على تلبية الاحتياجات الإنسانية والإنمائية في العراق. وإني على ثقة بأن الشركاء الدوليين وجيران العراق سيواصلون دعمهم لممثلي الخاص وللبعثة في تنفيذ ولايتها.
